

قانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٥

بالإذن للهيئة الإدارية التي حلت محل المجلس البلدي لمدينة القاهرة في تعديل شروط التزام استغلال بعض خطوط أنوبيس مدينة القاهرة والصادر بالإذن ببعضها القوانين أرقام ٣٥١ و٣٥٣ و٣٩٥ لسنة ١٩٥٣

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية،

وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بتشكيل مجلس بلدي مدينة القاهرة والقوانين المعدلة له،

وعلى القوانين أرقام ٣٥١ و٣٥٣ و٣٩٥ لسنة ١٩٥٣،

للهيئة الإدارية التي حلت محل المجلس البلدي لمدينة القاهرة في منح التزام استغلال بعض خطوط أنوبيس مدينة القاهرة،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة،

وببناء على ما عرضه وزير الشئون البلدية والقروية،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يؤذن للهيئة الإدارية التي حلت محل المجلس البلدي لمدينة القاهرة في تعديل شروط التزام استغلال الخط، وعات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة، من خطوط الأنوبيس بالمدينة - والصادر بالإذن ببعضها القوانين أرقام ٣٥١ و٣٥٣ و٣٩٥ لسنة ١٩٥٣ المشار إليها وفقاً للشروط المرفقة.

مادة ٢ - هل وزير الشئون البلدية والقروية تنفيذ هذا القانون ويحمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بديوان الرياست في ٦ شعبان سنة ١٢٧٤ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين، بكاشي (أ.ح)

وزير الشئون البلدية والقروية

فائد جناح عبد الطيف محمود البدرادي

قانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٥

باستثناء مصلحة التلفزيونات والتليفونات من بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة،

وببناء على ما عرضه وزير المواصلات،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه يكون شغل الدرجات الثامنة والكافر الفنى المتوسط بمصلحة التلفزيونات والتليفونات المخصصة لوظائف ملطفى ملطفى وملطفات التلفزيون والمراجعة ومطبوعى التلفراف الكاتب - بطريق الترقية إليها في حدود ٢٥٪ من الدرجات الخالية من بين شاغل الدرجات المخصوصة بالمصلحة ذاتها بشرط تمضيتهم سبع سنوات على الأقل في أعمال همالة لأعمال الوظيفة المراد شغلها.

وتكون الترقية إلى تلك الدرجات طبقاً للمفقرة السابعة من بين من تثبت صلاحيتهم الفنية للوظائف المراد ترقية إليها حسب ترتيب أقدميتهم في الدرجات المخصوصة - ويعين الموظف عند ترقيته ملاوة من علاوات الدرجة الثامنة أو أول سربوط تلك الدرجة أيها أكتر.

مادة ٢ - على وزير المواصلات والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويحمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صادر ببيان الرياست في ٦ شعبان سنة ١٢٧٤ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين، بكاشي (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد

فتحى رضوان

وزير المواصلات

عبد المنعم القيسون